الفصل الأول

الحالة السياسية فى أوائل عهد الفاروق

توفى المغفور له الملك أحمد فؤاد يوم الثلاثاء ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ كما أسلفنا فى ختام الجزء الثانى، وكانت وزارة على ماهر الأولى تتولى الحكم فى أواخر عهده، فنعى مجلس الوزراء الملك الراحل فى بيان أصدره يوم الوفاة شمل المناداة بجلالة الملك فاروق ملكا لمصر، وإذْ كان حفظه الله لا يزال فى السابعة عشرة من عمره السعيد، فقد أصدر مجلس الوزراء بيانًا آخر بتوليه سلطات الملك الدستورية باسم الأمة المصرية إلى أن يسلم مقاليدها إلى مجلس الوصاية على العرش[1] (ج ٢ ص ٢١٩ - ٢٢٠ طبعة سابقة).

وكانت البلاد تسير فى ظل الائتلاف الذى تم فى ديسمبر سنة ١٩٣٥، والجبهة الوطنية قائمة، تمثل الأحزاب كلها والمستقلين، وقد عاد الدستور بفضلها وتحقيقًا لمطالبها، وصدر المرسوم من الملك الراحل بعودته فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥، وصدر فى عهده مرسومان آخران فى مارس سنة ١٩٣٦ بإجراء الانتخابات العامة لمجلسى النواب والشيوخ، وحدد يوم ٢ مايو لانتخاب أعضاء مجلس النواب، وفى حالة عدم حصول أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة للأصوات تكون إعادة الانتخاب يوم ١٠ مايو، وعلى هذا النحو حُدد يوما ١٦ و٢٤ مايو لانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ.

وفى أواخر عهد الملك الراحل أيضا تألف الوفد الرسمى لتولى المفاوضات مع الحكومة البريطانية، لعقد معاهدة تحالف بين البلدين، وصدر المرسوم بتأليفه فى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦، وكان مؤلفًا من ممثلين للأحزاب كلها عدا

---

(١) تنص المادة (٥٥) من الدستور على أنه «من وقت وفاة الملك إلى أن يؤدى خلفه أو أوصياء العرش اليمين تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الأمة المصرية وتحت مسئوليته».

الحزب الوطنى الذى لم يقبل الاشتراك فيه استمساكًا بسياسته (لا مفاوضة إلّا بعد الجلاء)، وبدأت المفاوضات الأولى فى مصر بين هيئة المفاوضة والسير مايلز لامبسون (لورد كيلرن) المعتمد البريطانى كما سيجىء بيانه.

فلما نودى بجلالة الملك فاروق ملكا على مصر كانت البلاد يعمُّها الائتلاف، والصفوف موحدة، والأمة لا يشغلها إلّا تحقيق أهدافها، وأن تجرى الانتخابات فى ظل الحرية والسلام، والمحبة والوئام.

الانتخابات البرلمانية

جرت الانتخابات حرّة لم تتدخل فيها الحكومة، وتركت الناخبين أحرارًا فى الانتخاب، وتمت الانتخابات لمجلس النواب يوم ٢ مايو سنة ١٩٣٦، وهو الموعد المحدد لها من قبل، وقد عجلت الوزارة موعد الانتخابات فى الدوائر التى لم يحز فيها المرشحون الأغلبية المطلقة، فجعلته يوم ٧ مايو بدلاً من ١٠ منه، وكان محددًا لانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ ١٦ مايو، فجُعل يوم ٧ منه، والسبب فى هذا التعجيل أن المادة (٥٢) من الدستور تنصّ على وجوب اجتماع البرلمان بمجلسيه إثر وفاة الملك فى مدى عشرة أيام من تاريخ إعلان الوفاة، فإذا كان مجلس النواب منحلاً وكان الميعاد المعين فى أمر الحل للاجتماع يتجاوز اليوم العاشر. فإن المجلس القديم يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه، فكان لابدّ من تعجيل مواعيد الانتخاب حتى يتسنى للبرلمان الاجتماع قبل انتهاء العشرة الأيام المحددة فى الدستور.

الشيوخ المعينون

وبعد أن تمت الانتخابات لكلا المجلسين أصدرت الوزارة فى صبيحة يوم ٨ مايو مرسومًا بأسماء الشيوخ المعينين وهم خُمسا أعضاء المجلس.

ارتقاء الملك فاروق عرش مصر
(٦ مايو سنة ١٩٣٦)

كان الأمير (جلالة الملك) فاروق يتلقى العلم بإنجلترا فى قصر كنرى هاوس حين وفاة المغفور له الملك فؤاد، فلما بلغه نعيّه حضر إلى مصر على عجل، فبلغ الإسكندرية يوم الأربعاء ٦ مايو سنة ١٩٣٦، وحضر توًّا إلى القاهرة، فاستقبله الشعب فى العاصمتين وعلى طول الطريق بأعظم مظاهر الحفاوة والتكريم، وتبوّأ العرش فى هذا اليوم، وهو عيد جلوسه السعيد.

وأبلغ مجلس الوزراء البرلمان بوم ٧ مايو ارتقاء جلالة الملك فاروق عرش مصر.

اجتماع البرلمان
(٨ مايو سنة ١٩٣٦)

اجتمع البرلمان بمجلسيه فى هيئة مؤتمر يوم الجمعة ٨ مايو سنة ١٩٣٦ فى الساعة الرابعة مساء، وجلس فى كرسى الرآسة أكبر أعضاء مجلس الشيوخ سنًّا وهو المرحوم أمين سامى باشا؛ إذ لم يكن عين رئيس لهذا المجلس بعد، وبعد أن ألقى رئيس الوزارة ورؤساء الأحزاب[٢] كلمات فى تأبين الملك فؤاد أوقفت الجلسة ربع ساعة حدادًا عليه، وعند الخامسة والربع أعيدت الجلسة، وأعلن الرئيس تبليغ رياسة الوزارة للمجلس المناداة بجلالة الملك فاروق ملكا لمصر، وهتف الأعضاء بحياة الملك فاروق، وعلى أثر ذلك وقف على ماهر رئيس الوزارة وقدم لمكتب المؤتمر رسالة من جلالة الملك بتنازله عن خمسين ألف جنيه من مخصصاته الملكية فصارت مائة ألف جنيه بدلاً من ١٥٠ ألفًا، على أن يخصص مبلغ الخمسين ألفا التى تنازل عنها لمصلحة البلاد وخيرها، أى أنه تنازل حفظه الله عن ثلث مخصصاته، وتليت الرسالة فتلقاها المؤتمر

(٢) مصطفى النحاس رئيس الوفد، ومحمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين. وإسماعيل صدقى رئيس حزب الشعب، ومحمد حلمى عيسى رئيس حزب الاتحاد، وحافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى.

بالتصفيق والهتاف، وتلا السكرتير العام للمؤتمر تبليغ الوزارة تولى مجلس الوزراء سلطات الملك الدستورية ابتداءً من يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ حتى يتم تعيين الأوصياء على العرش، ثم رفعت الجلسة، وحلف أعضاء كل من المجلسين اليمين فى مجلسهم.

تأليف مجلس الوصاية على العرش

وبعد أن أعيدت جلسة البرلمان فُتح المظروف المحتوى على وثيقة الوصاية على العرش التى حررها الملك الراحل، وكان تاريخها ٢١ يونيه سنة ١٩٢٢، وقد تضمنت اختياره محمد توفيق نسيم باشا وعدلى يكن باشا ومحمود فخرى باشا أوصياء على العرش (وكان أحدهم عدلى باشا قد توفى)، ولم يأخذ البرلمان بهذا التشكيل، وقرّر بالإجماع تأليف مجلس الوصاية على العرش من كل من: الأمير محمد علي وعبد العزيز عزت باشا ومحمد شريف صبرى باشا، وكان هذا الاختيار وفقًا لما اتفقت عليه الأحزاب وقتئذ.

وجاء الأوصياء الثلاثة فى مساء اليوم نفسه، وحلفوا أمام البرلمان اليمين باحترام الدستور وقوانين الأمة المصرية والمحافظة على استقلال الوطن وسلامة أراضيه والإخلاص للملك، وهى اليمين المنصوص عنها فى المادتين ٥٠ و٥١ من الدستور.

تأليف وزارة النحاس الثالثة
(١٠ مايو سنة ١٩٣٦)

على أثر انتهاء جلسة المؤتمر قدم على ماهر استقالة الوزارة إلى مجلس الوصاية يوم ٩ مايو.

وإذْ كانت الانتخابات قد أسفرت عن أغلبية للوفد فقد عهد أوصياء العرش فى اليوم نفسه إلى مصطفى النحاس تأليف الوزارة الجديدة، فألفها يوم ١٠ مايو سنة ١٩٣٦، وهى وزارته الثالثة على النحو الآتى: مصطفى النحاس للرآسة والداخلية والصحة. واصف بطرس غالى للخارجية. عثمان

محرم للأشغال. محمد صفوت للأوقاف. مكرم عبيد للمالية. محمود فهمى النقراشى للمواصلات. أحمد حمدى سيف النصر للزراعة. محمود غالب للحقانية. على فهمى للحربية. عبد السلام جمعة للتجارة والصناعة. على زكى العرابى للمعارف.

وأعضاء الوزارة جميعهم من الوفديين ومعظمهم سبق لهم تولى الوزارة من قبل، ما عدا الجدد منهم وهم أحمد حمدى سيف النصر ومحمود غالب وعلى فهمى وعبد السلام جمعة وعلىَ زكى العرابى.

وذكر النحاس فى كتابه إلى الأوصياء بتأليف الوزارة أنها ستتقدم إلى البرلمان ببرنامجها: «جاعلة نصب عينيها تحقيق استقلال البلاد بإبرام معاهدة مودّة وتحالف مع الدولة البريطانية الصديقة والعمل على صيانة دستور الأمة بتثبيت قواعده وتوطيد تقاليده والسير بالبلاد فى طريق الإصلاح، وسيكون فى مقدمة ما تعنى به شؤون الفلاح المصرى الذى يجب أن يكون له النصيب الوافر فى الخير الذى هو مصدره». ثم أشار إلى ما اعتزمته الوزارة من إنشاء «وزارة للقصر» وإدخال نظام وكلاء الوزارات البرلمانيين قال: «وستجعل الوزارة من أوّل أغراضها تحقيقًا للثقة العظيمة التى أسدتها الأمة إلى الوفد المصرى فى الانتخابات الأخيرة تمكين صلات الولاء والثقة بين العرش والأمة وتوطيد النظم البرلمانية على الأسس الديموقراطية المعمول بها فى البلاد العريقة فى الحكم النيابى؛ ولهذا فقد اعتزمت أن تنشئ وزارة جديدة باسم «وزارة القصر» لتوثيق روابط التعاون فى خدمة البلاد، كما أننى أرى لحسن سير العمل البرلمانى إدخال نظام وكلاء الوزارات البرلمانيين، وسأعرض على مجلسكم السامى مشروع مرسوم بإنشاء هذا النظام»

ومما يستوقف النظر فى هذا البرنامج قول النحاس: **إن تحقيق استقلال البلاد يكون بإبرام معاهدة مودّة وتحالف مع الدولة البريطانية «الصديقة»**، ومن عجب أن يصف النحاس الدولة الغاصبة بالدولة الصديقة! وأعجب من ذلك أن يعتبر إبرام معاهدة تحالف معها محققا للاستقلال، فى حين أن إبرام هذه المعاهدة وذلك التحالف جاء مهدرًا لهذا الاستقلال، لا محققًا له،

ولكن سياسة الوفد قد درجت على هذا المنطق المعكوس، وسارت على طريق غير قويم.

وافتتح البرلمان يوم السبت ٢٣ مايو سنة ١٩٣٦، وحضر أوصياء العرش جلسة الافتتاح وألقى النحاس خطبة العرش.

وانتخب مجلس النواب الدكتور أحمد ماهر رئيسًا، وكانت هذه أوّل مرة تولى فيها رآسته.

وعين محمد توفيق نسيم رئيسًا لمجلس الشيوخ، ولكنه اعتذر عن عدم قبول هذا التعيين، ويرجع اعتذاره إلى أنه استاء من تخطى البرلمان إيّاه فى تعيين الأوصياء على العرش بالرغم من اختيار الملك الراحل له فى وثيقة الوصاية، وعدّ استبعاده إهانة لشخصه، وبعد اعتذاره عين الأستاذ محمود بسيونى رئيسًا للمجلس ورأس المؤتمر يوم افتتاح البرلمان.

وكلاء الوزارات البرلمانيون

وتنفيذًا لبرنامج الوزارة صدر مرسوم فى يونيه سنة ١٩٣٦ بإنشاء وظائف وكلاء وزارات برلمانيين، أى من بين أعضاء البرلمان، مع الجمع بين الوظيفة والعضوية فى هذه الحالة، على أن يعتزل الوكيل وظيفته عند زوال صفة عضوية البرلمان عنه أو باستقالة الوزارة التي عين فى عهدها، وقد عُين فى هذه المناصب كل من: الدكتور حامد محمود وكيلاً برلمانيا لوزارة الصحة، ويوسف الجندى وكيلاً برلمانيا لوزارة الداخلية، ومحمد صبرى أبو علم وكيلاً برلمانيا لوزارة الحقانية (العدل)، وممدوح رياض وكيلا برلمانيا لوزارة الخارجية.

وكالة وزارة لشئون القصر

وكان من برنامج الوزارة إنشاء وزارة للقصر كما أسلفنا، على أنها لم تجرؤ على اتخاذ هذه الخطوة، مع أن كل الظروف كانت مواتية لها، واكتفت بتعيين وكيل وزارة برلمانى لشئون القصر، واختارت عبد الفتاح الطويل لهذا المنصب، وجاء فى مذكرة تعيينه ما يلى: «لم يكن المقصود بوزير هذه الوزارة

أن يحل محل أحد من كبار رجال القصر بل أن يكون واسطة الاتصال بين القصر وجهات الحكومة المختلفة التى يكون لها شأن مع القصر فيما يخصّ ذلك الشأن لتتركز بذلك بين يديه جميع العلاقات الإدارية بين القصر والحكومة، ثم إنه يحتاج إليه لضمان حسن التناسق فى الأعمال الحكومية التى ترتبط بالقصر والتوفيق بين مقتضياتها المختلفة».

وقد صدر المرسوم بتعيينه فى هذا المنصب من مجلس الوصاية فى يونيه سنة ١٩٣٦ وجاء فيه أنه «وكيل وزارة برلمانى لشؤون القصر ويلحق برياسة مجلس الوزراء ويكون له فيما يتعلق بالشؤون الإدارية فيما بين القصر الملكى والوزارات ما لغيره من وكلاء الوزارات البرلمانيين من الاختصاصات ويجوز أن يعهد له الوزراء ذوو الشأن بمعالجة هذه الشؤون وفى تنفيذ ما يتخذ فيها من التدابير».

أعمال وزارة النحاس الثالثة

من أعمال هذه الوزارة إلغاء ضريبة الخفر فى القرى وما فى حكمها من المدن غير المفروضة فيها عوايد الأملاك المبنية وذلك ابتداءً من أوّل مايو سنة ١٩٣٦، وقد كانت هذه الضريبة عبئًا ثقيلاً يبهظ كاهل الفلاح.

وتقسيط المتأخرات على الممولين لغاية ديسمبر سنة ١٩٣٥ على أقساط سنوية خمسة، وتنازل الحكومة لمدينى البنوك العقارية الذين حلت محلها عن أرباحها من هذا الحلول وتخفيض سعر الفائدة، والتنازل عن ٢٠٪ من أصل الدين.

وإصدار قانون بالعفو الشامل عن الجرائم السياسية التى ارتكبت منذ ١٩ يونيه سنة ١٩٣٠ إلى ٨ مايو سنة ١٩٣٦، عدا القتل العمد.

وإلغاء قانون حماية الموظفين الذى كان يمنع رفع الدعوى عليهم مباشرة أمام محاكم الجنح من المدعين بالحق المدنى.

وصدور قانون تعويض العمال من إصابات العمل.

وفى عهدها (يناير سنة ١٩٣٧) اعتزل العمل الفريق اسبنكس باشا المفتش العام البريطانى للجيش المصرى الذى كان بمثابة السردار، ولم تمد مدة خدمته، وتسلم المصريون قيادة الجيش المصرى لأوّل مرة منذ سنة ١٨٨٢ بتعيين اللواء محمود شكرى باشا رئيسًا لأركان حرب الجيش.

وفى الوقت نفسه وصلت البعثة العسكرية البريطانية إلى مصر، وهى البعثة المخول لها بموجب معاهدة سنة ١٩٣٦ تدريب الجيش المصرى، وقد حلت فى الواقع محل المفتش العام البريطانى، وكأنه بها لا يزال باقيا.

وفى يناير أيضا قدم السير مايلز لامبسون (لورد كيلرن) السفير البريطانى أوراق اعتماده إلى مجلس الوصاية.

وفى فبراير سنة ١٩٣٧ أفرج عن المحكوم عليهم من المجالس العسكرية البريطانية إبّان ثورة سنة ١٩١٩.

ومن أعمال البرلمان فى عهد هذه الوزارة إقرار قانون بنقل رفات سعد زغلول إلى الضريح الذى بنى له، وتخصيص هذا الضريح له ولحرمه، وكان قد خصص فى عهد وزارة إسماعيل صدقى لملوك مصر فى عهد الفراعنة، ونقل رفاتهم إليه، فأعيدوا إلى المتحف، ونقل رفات سعد إلى الضريح فى احتفال كبير يوم الجمعة ١٩ يونيه سنة ١٩٣٦.

وزيدت المكافأة البرلمانية من ثلاثين جنيها إلى أربعين مع استمرار عدم جواز الحجز عليها، وقد كانت المكافأة كما قررها البرلمان سنة ١٩٢٤ خمسين جنيها، ثم خفضها إلى أربعين، وفى عهد وزارة صدقى باشا خفضت إلى ثلاثين مع عدم جواز الحجز عليها، ثم أعيدت أربعين واستمرت كذلك إلى يومنا هذا.

المآخذ على هذه الوزارة

أوّل المآخذ على هذه الوزارة أنها وضعت قاعدة سياسة الصداقة مع الدولة الغاصبة وأضفت عليها وصف «الدولة الصديقة» كما سبق بيانه، وقد كانت هذه السياسة الخاطئة هى السبيل إلى معاهدة سنة ١٩٣٦.

ثم إنها لم تعمل عملاً جديًّا فى النهوض بالجيش وإعداد القوّة الحربية للبلاد ولم تلبث أن بادرت بعد توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦.

ثم إنها لم تعد عملاً جديًّا فى النهوض بالجيش وإعداد القوةالحربية للبلاد ولم تلبث أن بادرت بعد توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ إلى استقدام البعثة العسكرية البريطانية وإنشاء الطرق العسكرية التى نصّت عليها المعاهدة، وليس هذا أو ذاك من النهوض بالجيش وإحياء قوّة الدفاع الوطنى فى شىء.

هذا إلى أنها أخذت تسير فى الحكم سيرًا حزبيًّا ممقوتًا، وعمدت إلى الاستثناءات فى تعيين الموظفين وترقيتهم ونقلهم وتمييز أنصارها ومحاسبيها، وكان واجبًا عليها أن تنظر إلى جميع المواطنين بعين واحدة، ولا تراعى فى التعيين والترقية إلّا قاعدة الكفاءة والمصلحة العامة.

* * *